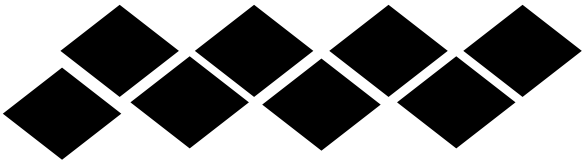

تحليل جغرافي للوضع السكاني وانعكاساته التنموية في مصر

د. محمد شوقي محمد ناصف

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا

كلية الآداب – جامعة المنصورة

DOI: 10.21608/qarts.2021.98027.1245

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد ٥٣ (الجزء الأول) يوليو 2021

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

تحليل جغرافي للوضع السكاني وانعكاساته التنموية في مصر

إعداد

د. محمد شوقي محمد ناصف

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا

كلية الآداب – جامعة المنصورة

mohshawkymoh3@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على الأوضاع السكانية، والاقتصادية، والاجتماعية في مصر، وما لحق بها من تغيرات في العقود الأخيرة من خلال قياس بعض المؤشرات التي تكشف مدى التحديات التي تقف أمام استغلال تلك الفرص التنموية.

واعتمدت الدراسة على مناهج عدة أهمها: المنهج الأصولي عند دراسة القضايا المرتبطة بالتنمية، والوصفي التحليلي في دراسة ملامح التركيب العمري للسكان، والاقتصادي الذي يوضح العلاقة بين التحول الديموغرافي والعوائد الاقتصادية، إضافة إلى أساليب التحليل السكاني مثل التقديرات والمعادلة الأسية لحساب نمو السكان، ومؤشر سكرتارية الأمم المتحدة لدقة بيانات العمر وغيرها.

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج عدة أهمها:

– الارتفاع المستمر في حجم مصر السكاني؛ حيث زادت أعدادهم من حوالي ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٦٦ إلى ما يزيد عن ١٠٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠.

– ارتفاع نسبة الإعالة من ٥٥ % إلى ٦٢ % في المدة (٢٠٠٦ – ٢٠٢٠)؛ بسبب التراجع النسبي في حجم الفئة العمرية الوسطى (١٥، لأقل من ٦٥ سنة) منذ العام ٢٠٠٦.

– ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ١١.٨ % عام ٢٠١٧؛ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري منذ العام ٢٠٠٨، وتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالأحداث السياسية التي أعقبت ثورة يناير عام ٢٠١١.

وأوصت الدراسة ببعض التوصيات أهمها:

– الإسراع في خفض معدلات الخصوبة التي تجاوزت ٣ أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب، واعتبارها قضية قومية، وحشد الدعم اللازم لتصحيح المعتقدات الدينية الخاطئة، وسن القوانين التي تسهم في تنفيذ خطط جدية للسيطرة على مستويات الخصوبة.

– تفعيل دور القطاع الخاص في إدماج الإناث في سوق العمل، ورعاية أبنائها خلال ساعات العمل، وتوفير وسائل المواصلات للتغلب على صعوبة الانتقال إلى العمل، وتمكين المرأة من اكتساب المهارات التقنية التي تؤهلها للوصول إلى الأسواق المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الوضع السكاني، المؤشرات الديموغرافية، المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الاجتماعية.

المقدمة:

تعد التنمية أساسًا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات واستقرارها، ومن المعروف أن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي مجتمع، فهو هدف التنمية التي تسعى إلى تطوير قدراته، وزيادة مهاراته، من خلال تهيئة البيئة المناسبة التي تمكنه من حياة كريمة.

ويمكن القول إن التنمية تبدأ من البشر وتنتهي بهم، إذ يعد السكان المحور الرئيس الذي تدور حوله التنمية بكافة أبعادها، فهم وسيلة التنمية وغايتها(Pool,2007:30)، مما زاد من أهمية التركيز على العنصر البشري عند وضع الخطط والبرامج التنموية.

وقد اتفقت غالبية الدراسات السكانية على أن السكان يمرون بتغيرات ديموغرافية تعد سببًا ونتيجة للتنمية في آن واحد (Mason, A. 2005:35)، كما أن هبوط معدل النمو السكاني، وانخفاض معدلات المواليد عن الوفيات، وزيادة السكان في سن العمل غالبًا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وانخفاض عبء الإعالة، وتراكم المدخرات، ومن ثم مزيد من فرص التنمية والتقدم إذا توافرت السياسة السكانية المناسبة (Bhagat,2014:6101).

وقد خطت مصر خطوات جيدة نحو تحقيق خدمات مميزة ومتطورة لسكانها، إذ انتقلت من مجموعة الدول ذات التنمية المتوسطة عام ١٩٩٠، إلى مجموعة الدول ذات التنمية المرتفعة عام ٢٠٢٠، فقد بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية (٠.٥٤٦)، (٠.٧٠٧) في المدة نفسها على الترتيب، محتلة المرتبة ١١٦عالمياً من أصل ١٨٩ دولة (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠: ٢٠٢)، كنتيجة لسياساتها التنموية الأخيرة.

الإطار المكاني:

تقع جمهورية مصر العربية ين دائرتي عرض ٢٢°، ٣٦' ٣١° شمالًا، وبين خطي طول ٢٤°، ٣٧° شرقًا، في أقصى شمال شرقي قارة أفريقية، ويمتد جزء من أراضيها في قارة أسيا، ويحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشمال الشرقي دولة فلسطين المحتلة، ومن الجنوب السودان، ومن الشرق البحر الأحمر، ومن الغرب ليبيا، وتبلغ مساحتها مليون كم٢، وتنقسم إلى ٢٧ محافظة (شكل ١)، يسكنها حوالي ١٠٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ بحسب تقدير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

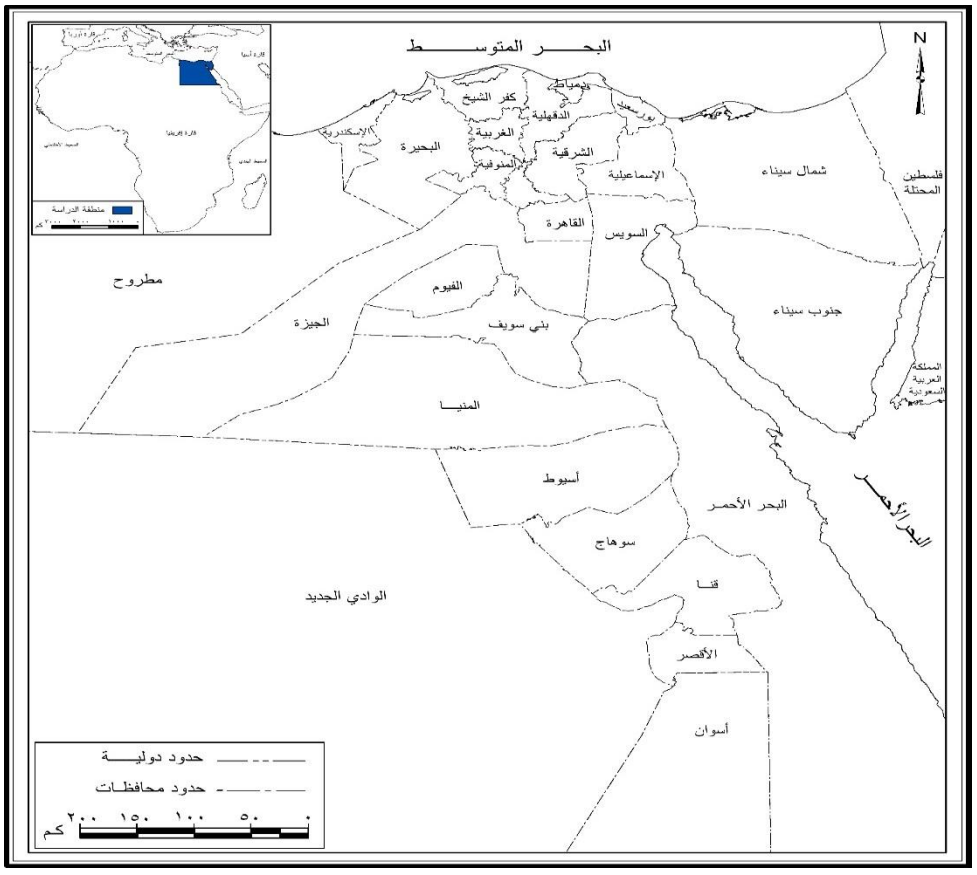

المصدر: الهيئة المصرية العامة للمساحة، الخرائط المليونية.

شكل (١): موقع مصر الجغرافي وتقسيماتها الإدارية عام ٢٠٢٠

مشكلة الدراسة وأهميتها:

قد ينشأ النمو الاقتصادي نتيجة التغير في الحالة السكانية للمجتمع في ظل ضوابط محددة للولوج في هذا النمو، أهمها انخفاض نسبة صغار السن عن ٣٠ %، وعدم تجاوز نسبة كبار السن ١٥ % من جملة السكان، وانخفاض نسبة الإعالة وغيرها (الأمم المتحدة، ٢٠٠٥: ٢)، لذلك من المفيد تحليل الوضع السكاني لمصر لمعرفة مدى توافق المؤشرات الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية في الوصول إلى هذه المرحلة من النمو في ظل التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في السنوات الأخيرة لما له من أهمية عند وضع الخطط التنمية الشاملة.

الدراسات السابقة:

يمكن القول إن تطورات التغيرات السكانية، وأثرها على التنمية من الدراسات التي لم تتم معالجتها على نطاق جغرافي واسع، وقد استرشد الباحث ببعض الدراسات غير الجغرافية والجغرافية ومنها:

– الرمضان (٢٠٠٩) [١]، عن التغيرات الديموغرافية في دولة الكويت، التي رصدت تطورات معدلات الخصوبة والوفيات، لتحديد موعد جني نتائجها، وأوضحت أن الكويت تواجه تحديات ديموغرافية، أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني، وسيطرة الوافدين على التركيب السكاني، وأن الدولة ما زالت في طور تحولها الديموغرافي، وأمامها الكثير حتى تستكمل مراحل هذا التحول.

– الخليفة (٢٠١٠) [٢]، التي تناولت التحول الديموغرافي وانعكاساته على الموارد البشرية ومستقبل قوة العمل في سورية؛ حيث عالجت معدلات النمو السكاني الفعلية والمتوقعة خلال قرن من الزمان، في المدة ١٩٥٠– ٢٠٥٠، كما قامت بتحليل النافذة

الديموغرافية، وتوقعت بلوغها مرحلة الذروة عام ٢٠٢٥، وانتهاءها عند منتصف القرن الحادي والعشرين بسبب ظهور بدايات مرحلة التعمر.

– دراسة كل من Gribble، Bremner، (٢٠١٣) [٣]، حول التحدي المتمثل في تحقيق المكاسب الديموغرافية؛ حيث ناقشت الصعوبات التي تواجه التحول الديموغرافي في الدول الأقل نموًا، وأشارت إلى أن ارتفاع معدلات المواليد من أهم العقبات لوصول هذه الدول إلى امكانيتها الاقتصادية الكاملة، وأوصت بخفض مستويات الخصوبة باتباع سياسات صارمة لتنظيم الأسرة.

– Bhagat (٢٠١٤) [٤]، عن فرص وتحديات التغيرات السكانية في الهند، التي أكدت على أهمية التركيب العمري في تعزيز النمو الاقتصادي في الهند، غير أنها شككت في عدالة توزيعه، وأردفت أنه يرغم أهمية النافذة الديموغرافية إلا أنها لا تدعم التطورات والابتكارات التقنية في المجتمع.

– المرشيد، (٢٠١٧) [٥]: عن استغلال تطورات الأوضاع السكانية في التنمية في العالم العربي، ودورها في دعم النمو الاقتصادي في المملكة المغربية، وخلصت إلى أن المغرب قد تميزت بتحول ديموغرافي عميق، وعبرت مراحل الانتقال الديموغرافي الأولي في زمن قياسي مقارنة بعدة دول أوربية، حيث تراجعت نسبة السكان المعالين، وارتفعت نسبة السكان الناشطين اقتصاديًا، مما ترتب عليه دخول الدولة مرحلة جني ثمار هذا التحول في بداية الألفية الثالثة.

– هاشم (٢٠١٧) [٦]، التي تناولت التحول الديموغرافي لمنطقة شمال أفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا، وأوضحت التحدي الذي تمثله النافذة الديموغرافية لعدم استمرارها لمدة طويلة، ومدى استفادة دول شرق أسيا من هذه المرحلة، ورفعت

معدلات النمو الاقتصادي، والادخار والاستثمار، وأن دول شمال أفريقيا تدخل هذه المرحلة.

– الخريف (٢٠١٩) [٧]، عن الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، التي أوصت بتعظيم الاستفادة من التحول الديموغرافي الذي تمر به المملكة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، والعمل على إنجاز سياسة سكانية واضحة تدمج المتغيرات السكانية مع مثيلتها التنموية من أجل تحقيق أهداف التنمية، مع التحسب لما بعد النافذة الديموغرافية.

– Williamson (٢٠٢٠) [٨]، حول إعادة النظر في العوائد الديموغرافية، التي أشارت إلى عديد من العوامل مرتبطة بالتحول الديموغرافي وتأثيرها على الاقتصاد القومي، مثل المدخرات، والاستثمار، وتدفقات رأس المال الأجنبي، والتعليم، وأشارت إلى هجرة العقول التي قد تهدر بعض المكاسب الديموغرافية.

– مصطفى (٢٠٢٠) [٩]، وناقشت الزيادة السكانية المتسارعة باعتبارها من أكبر المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري؛ حيث ألمحت أنها تعوق عملية التنمية في مختلف المجالات، وتوصلت إلى أن هذه الزيادة أدت إلى تفاقم البطالة، وانخفاض معدلات الادخار، وأوصت بزيادة الاستثمار في العنصر البشري، خاصة في مجالي التعليم، والصحة في إطار برامج التنمية الشاملة.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع السكانية، والاقتصادية، والاجتماعية في مصر، وما لحق بها من تغيرات في العقود الأخيرة من خلال قياس بعض المؤشرات التي تكشف مدى التحديات التي تقف أمام استغلال تلك الفرص التنموية.

وفي ضوء الأهداف السابقة أمكن صياغة بعض التساؤلات مثل: ما طبيعة التحول الديموغرافي الذي شهدته جمهورية مصر العربية في العقود الأخيرة؟، وما هي انعكاسات التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية على التنمية؟ وهل دخلت مصر مرحلة يمكن خلالها جني ثمار هذا التحول؟ وما حجم التحديات التي تقف أمامها؟

مناهج الدراسة وأساليبها:

اعتمدت الدراسة على مناهج عدة يتقدمها: المنهج الأصولي عند دراسة القضايا المرتبطة بالتنمية، لاسيما الحالة الصحية، والتعليمية، والوصفي التحليلي في دراسة ملامح التركيب العمري للسكان، والاقتصادي الذي يوضح العلاقة بين التحول الديموغرافي والعوائد الاقتصادية، إضافة إلى أساليب التحليل السكاني مثل التقديرات والمعادلة الأسية لحساب نمو السكان، ومؤشر سكرتارية الأمم المتحدة لدقة بيانات العمر وغيرها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تناول أهم مؤشرات التنمية في المحاور التالية:

– مؤشرات التنمية الديموغرافية.

– مؤشرات التنمية الاقتصادية.

– مؤشرات التنمية الاجتماعية.

أولًا: مؤشرات التنمية الديموغرافية

شهد المجتمع المصري تحولاً هائلاً في التوازن الديموغرافي نتيجة لتطور حجم السكان ومعدلات نموهم، ويمكن الكشف عن هذا التحول من خلال دراسة أهم المؤشرات الديموغرافية، وذلك على النحو التالي.

(١)حجم السكان ونموهم:

يعد النمو السكاني من أبرز تحديات التنمية، خاصة في الدول النامية التي يتزايد سكانها بمعدلات تفوق مثيلتها للتنمية الاقتصادية، حيث تنعكس آثاره على كثير من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية في تلك الدول، وتبرز أهميته عند وضع الخطط التنموية لارتباطها بالتغيرات التي تحدث في حجم السكان بالزيادة أو النقصان.

ويبين جدول (١) مقدار التغيرات التي حدثت في حجم سكان مصر فيما يزيد على نصف قرن، حيث يمكن استخلاص الحقائق التالية:

أ- الارتفاع المستمر في حجم السكان؛ حيث زادت أعدادهم من حوالي ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٦٦ إلى ما يزيد عن ١٠٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، بنسبة زيادة كلية بلغت ٢٤٠ % في المدة ذاتها، إذ تضاعف عددهم للمرة الأولى عام ١٩٩٦، مما يعني أن التضاعف الأول استغرق ثلاثين عامًا، في حين لم يتجاوز مثيله في المرة الثانية عشرين عامًا.

جدول (١): تطور حجم السكان ومعدل نموهم في مصر في المدة ١٩٦٦، ٢٠٢٠

العام	حجم السكان (ألف نسمة)	نسبة الزيادة	متوسط الزيادة السنوي %	معدل النمو السنوي %
١٩٦٦	٣٠٠٥٣.٩	–	–	–
١٩٧٦	٣٦٦٢٦.٢	٢١.٩	٢.٢	٢
١٩٨٦	٤٨٢٥٤.٢	٣١.٧	٣.١	٢.٨
١٩٩٦	٥٩٣١٢.٩	٢٢.٩	٢.٣	٢.١
٢٠٠٦	٧٢٨٧٣.٧	٢٢.٩	٢.٣	٢.١
٢٠١٧	٩٤٨٨٨.٨	٣٠.٢	٢.٧	٢.٤
٢٠٢٠	١٠٢٤٧٢	٨	٢.٧	٢.٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادات السكانية في السنوات المذكورة.، وتقديرات الجهاز عام ٢٠٢٠.

ب- التذبذب في نسبة الزيادة السكانية بين الارتفاع والانخفاض والثبات في بعض الأحيان، رغم الزيادة المطلقة الكبيرة في حجم السكان، إذ بلغت النسبة أقصاها عام ١٩٨٦، وبدأت في الهبوط عام ١٩٩٦، ثم مرت بمرحلة من الثبات (١٩٩٦ – ٢٠٠٦)، إلى أن عاودت الارتفاع لتصل إلى ٣٠.٢ % عام ٢٠١٧، ومرد ذلك إلى التغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي مرت بها البلاد عقب ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، والتي انعكست على الخصائص الديموغرافية للسكان (العيسوي، ٢٠١٥، ٣٦١).

ج- سجل معدل النمو السكاني السنوي أقصاه عام ١٩٨٦، ثم اتجه نحو الهبوط ليبلغ ٢.١ % طوال المدة (١٩٨٦ – ٢٠٠٦)، ثم ما لبث أن ارتفع نسبيًا في المدة (٢٠٠٦ – ٢٠٢٠) (شكل ٢).

ومن اللافت للنظر أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون ثلاثة أضعاف مثيله من النمو السكاني حتى لا تلتهم الزيادة السكانية ثمار التنمية (الميغري، ٢٠٠٠: ٧)، ويكون قادرا على خلق الوظائف اللازمة للأجيال القادمة، مما يعني أن الدولة تحتاج إلى نسبة نمو اقتصادي تتجاوز ٧.٥ % سنويًا للسيطرة على الوضع السكاني وهو ما يصعب تحقيقه في الوقت الراهن.

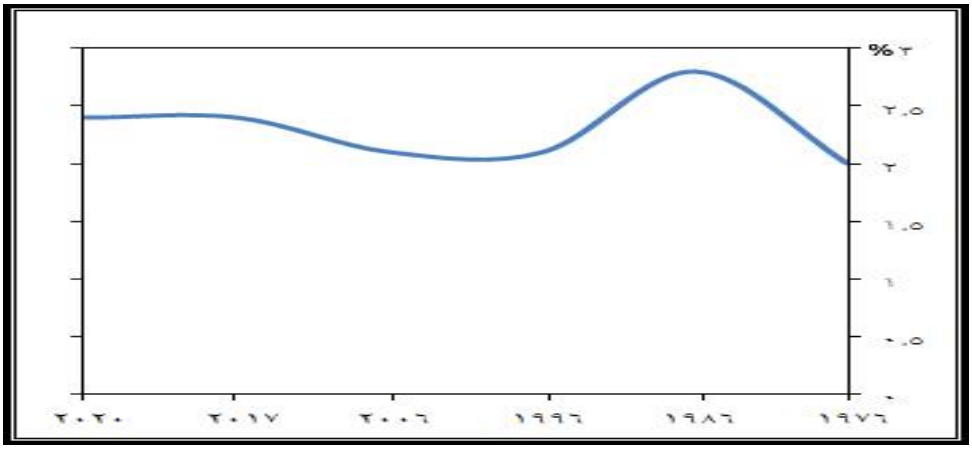

المصدر: جدول (١).

شكل (٢): تغير معدل النمو السكاني في مصر في المدة ١٩٦٦ – ٢٠٢٠

ويمكن تقسيم مراحل النمو السكاني التي مرت بها مصر خلال مدة الدراسة إلى ثلاث مراحل متباينة ديموغرافيًا، وذلك على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى حتى عام ١٩٨٦:**

اتصفت بالزيادة السريعة في معدل النمو السكاني، إذ بلغ مقدار الإضافة السكانية ما يزيد عن ١٨ مليون نسمة، بنسبة زيادة ملحوظة بلغت ٣ % سنويًا، ويرجع ذلك إلى استقرار الأوضاع السياسية، والاقتصادية التي شهدتها البلاد في أواخر السبعينات من القرن العشرين، وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وتسريح أعداد كبيرة من الجنود، وما صاحب ذلك من ارتفاع معدلات الزواج، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

- **المرحلة الثانية (١٩٨٦ – ٢٠٠٦):**

اتجهت معدلات النمو السكاني نحو الهبوط ثم الاستقرار، إذ بلغت نسبة الزيادة السنوية ١.١ %، ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل الخصوبة من أكثر من ٥ أطفال، إلى ٣ أطفال لكل امرأة في سن الانجاب بين عامي ١٩٨٦، ٢٠٠٦ (الإحصائي السنوي، ١٩٨٦ ،٢٠٢٠).

- **المرحلة الثالثة (٢٠٠٦ – ٢٠٢٠):**

يعد الارتفاع النسبي في معدل النمو السكاني أبرز سمات هذه المرحلة، حيث ارتفع من ٢.١ % بداية المدة ليبلغ ٢.٤ % في نهايتها، إذ بلغت نسبة الزيادة السكانية ٢.١ %، نتيجة لارتفاع مستويات الإنجاب، إذ بلغ معدل الخصوبة أقصاه عام ٢٠١٤ (٣.٥ طفل/ امرأة) (الإحصائي السنوي،٢٠١٤).

ومن شكل (٣) يمكن تقسيم محافظات مصر طبقا لمعدل النمو السكاني كما يلي:

- **محافظات سريعة النمو:**

إذ يبلغ معدل النمو السكاني بها ٣٪ فأكثر، وتشمل ثلاثة محافظات هي: السويس، والفيوم، وبني سويف، إذ بلغ معدل النمو السكاني أقصاها بكل محافظتي السويس، والفيوم (٣.٣ %).

- **محافظات سريعة النمو نسبيًا:**

يتراوح معدل نمو سكانها بين ٢.٥ %، لأقل من ٣ %، وتضم عشرة محافظات، تمثل ما يزيد علي ثلث محافظات مصر.

- **محافظات متوسطة النمو:**

يتراوح فيها معدل النمو بين ٢ %، لأقل من ٢.٥ %، وتشمل ثلاثة عشرة محافظة، بما يقرب من نصف محافظات مصر.

- **محافظات بطيئة النمو:**

يقل بها معدل النمو السكان عن ٢ %، وتستأثر بها محافظتي القاهرة، جنوب سيناء.

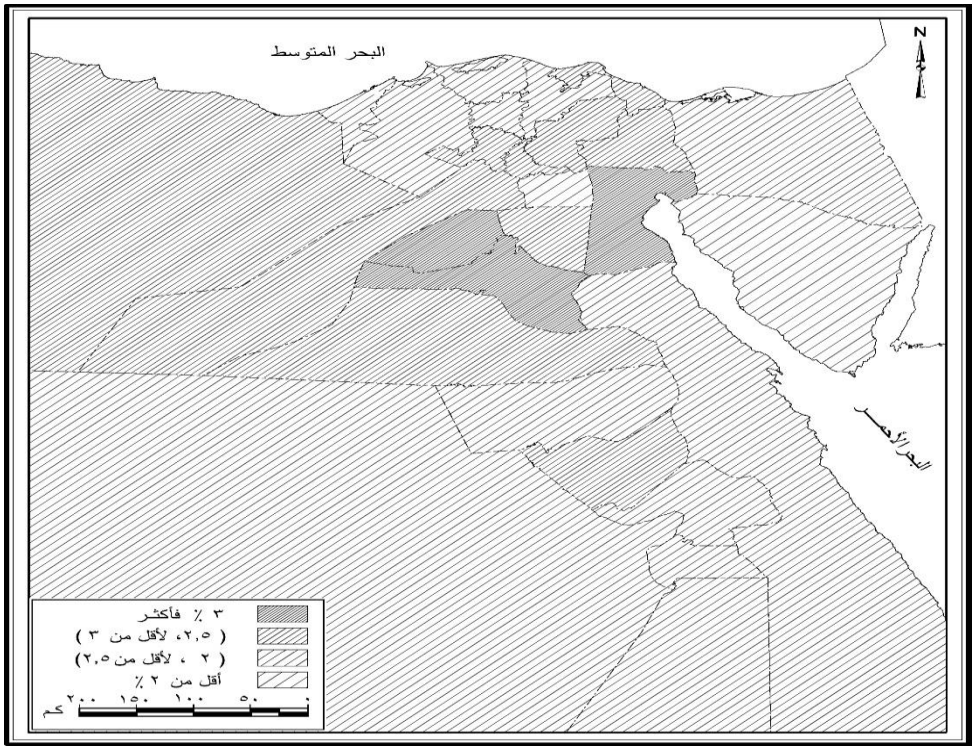

المصدر: ملحق (١).

شكل (٣): معدل النمو السكاني في محافظات الجمهورية عام ٢٠٢٠

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد تكون على أعتاب مرحلة جديدة من النمو السكاني المنخفض؛ حيث سجل معدل النمو مؤشرات إيجابية بثباته ليبلغ ٢.٤ %، بنسبة زيادة لم تتجاوز ٢.٧ % سنويًا بين عامي ٢٠١٧، ٢٠٢٠.

(٢)فئات السن:

يمكن اعتبار فئات السن معيارًا للأوضاع التنموية السائدة، فلا يمكن اتخاذ القرارات التخطيطية بمنأى عن معرفة التركيبة العمرية في المجتمع، فضلًا عن تأثيرها في الملامح الديموغرافية التي تحدد اتجاهات النمو السكاني (Kreager.2015:533).

وتعد بيانات السن المصدر الرئيس لدراسة التركيب العمري، غير أن هذه البيانات قد تشوبها بعض الأخطاء عند ذكر الأعمار، لذلك ذهبت الدراسة إلى تقيمها باستخدام مقياس سكرتارية الأمم المتحدة [١٠](جدول ٢)، حيث تتضح كثرة الأخطاء الواردة عن بيانات العمر، لا سيما في المدة (١٩٦٦ – ١٩٨٦)، إذ تزيد قيمة المؤشر عن (٤٠)، مما يشير لعدم دقة إدلاء السكان بأعمارهم الصحيحة، وهي في غالبيتها أخطاء غير متعمدة نتيجة ذكر الأعمار بصورة تقريبية، وقد يفسر ذلك ارتفاع نسبة الأمية التي تجاوزت ٤٠ % في تلك المدة، في حين اتجهت الأخطاء نحو الانخفاض في السنوات المتبقية، وإن كانت ماتزال البيانات متوسطة الدقة، حيث تراوحت قيمة المؤشر بين (٢٠- ٤٠).

جدول (٢): مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة لدقة بيانات العمر في مصر في المدة ١٩٦٦- ٢٠٢٠

العام	المؤشر	العام	المؤشر
1966	٥٧.٢	٢٠٠٦	٢٣.٧
1976	٥٦	٢٠١٧	٢٥
1986	٤٣.٢	٢٠٢٠	٢٤.٧
١٩٩٦	٢٢.٥		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام معادلة مؤشر سكرتارية الامم المتحدة في السنوات المذكورة.

وللتغلب على هذه الأخطاء تم تقسيم السكان إلى فئات عمرية عريضة، وذلك على النحو التالي (جدول ٣)، (شكل ٤):

جدول (٣): التغير في التركيبة العمرية واتجاهات نسبة النوع للسكان في مصر في المدة (١٩٦٦، ٢٠١٧) (بالألف نسمة)

العام	أقل من ١٥ سنة	%	١٥، لأقل من ٦٥	%	٦٥ سنة فأكثر	%	نسبة النوع	الإعالة %
1966	١٢٦٢٢.٦	٤٢	١٦٢٢٩.١	٥٤	١٢٠٢.٢	٤	102	٨٥
1976	١٢٦٢٩.٤	٣٤.٥	٢٢٧٣٠.٦	٦٢	١٢٦٦.٢	٣.٥	104	٧٧.٤
1986	١٩١٨١.٢	٣٩.٨	٢٧٣١١.٦	٥٦.٦	١٧٦١.٤	٣.٦	103	٧٦.٧
1996	٢٢٣٤٥.٥	٣٧.٦	٣٤٩٥٤.٣	٥٨.٩	٢٠١٣.١	٣.٣	104	٦٩.٨
2006	٢٣٤٧٩.٧	٣٢.٢	٤٦٦٧١.٧	٦٤.١	٢٧٢٢.٣	٣.٧	105	٥٥
2017	٣١٥٤٦.٧	٣٣.٦	٥٨٧٧٩.٣	٦٢.٥	٣٦٦٢.٨	٣.٩	107	٦١.٥
٢٠٢٠	٣٤٦٣٤.٧	٣٤.١	٦٢٧٦٩	٦١.٨	٤١٦٤.٣	٤.١	106	٦٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادات السكانية في السنوات المذكورة، وتقديرات الجهاز عام ٢٠٢٠.

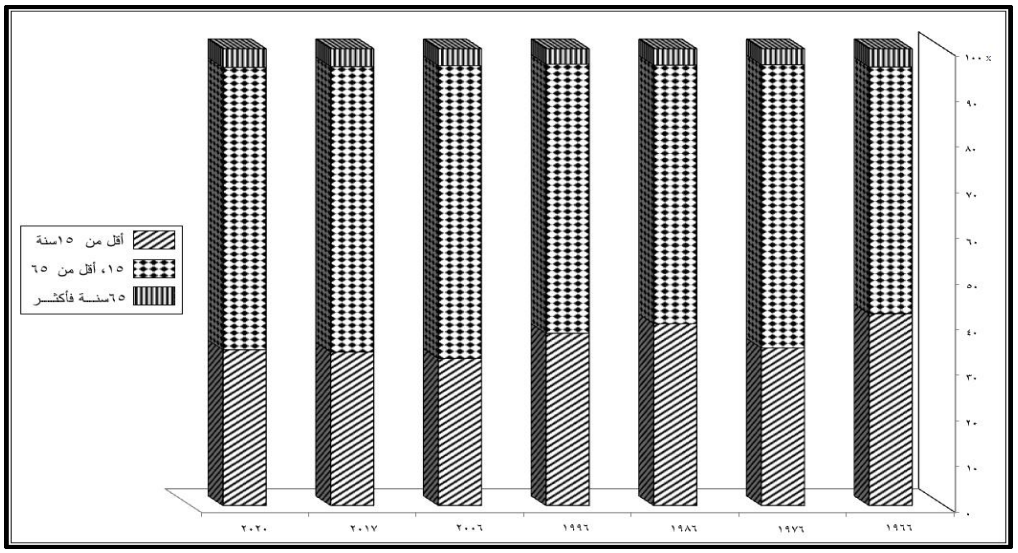

المصدر: جدول (٣).

شكل (٤): تطور فئات السن في مصر في المدة ١٩٦٦– ٢٠٢٠

- صغار السن (أقل من ١٥ سنة):

اتصفت نسبة صغار السن بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض طوال سنوات الدراسة؛ حيث سجلت أقصاها عام ١٩٦٦، ثم تناقصت لصالح الفئات العمرية الأكبر في المدة (١٩٦٦ – ١٩٧٦)، ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الخصوبة نتيجة الحروب التي شهدتها الدولة خلال تلك السنوات، إذ أنها أكثر الفئات تأثرًا بعاملي المواليد والوفيات، ثم ارتفعت لتبلغ حوالي خمسي السكان عام ١٩٨٦، بسبب طفرة المواليد الناجمة عن الاستقرار السياسي، وتحسن مستوى المعيشة (Reher.2015: 561)، وقد اتجهت نحو الانخفاض لتبلغ أدناها عام ٢٠٠٦، لصالح الفئة العمرية الوسطى (١٥، لأقل من ٦٥ سنة)، ومرد ذلك إلى انخفاض معدل الوفيات من ١٠ في الألف إلى ٦ في الألف في المدة ذاتها، ثم عاودت الارتفاع لتتجاوز ثلث حجم السكان عام ٢٠٢٠.

- متوسطو السن (١٥، لأقل من ٦٥ سنة):

تعد الفئة المنتجة في المجتمع، ويفوق حجمها الفئتين الأخريين، وتتصف بكونها الأكثر قدرة على الحركة والهجرة، كما تسهم في نمو السكان، وقد تأثرت نسبتها بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الذي مرت به مثيلتها من صغار السن، فسجلت أدناها عام ١٩٦٦، مما يؤكد على العلاقة العكسية بينهما، مما كان له أكبر الأثر في ارتفاع نسبة الإعالة، لتبلغ أقصاها (٨٥ %).

وقد شهدت هذه الفئة زيادة مستمرة في نسبتها طوال عشرين عامًا (١٩٨٦ – ٢٠٠٦)، حيث بلغت نسبة الإعالة أدنى مستوياتها (٥٥ %)، ثم سجلت انخفاضًا غير متوقع خلال سنوات الدراسة المتبقية، وقد يفسر ذلك زيادة معدلات الإنجاب التي أعقبت ثورة يناير عام ٢٠١١، حيث ارتفع متوسط نسبة الخصوبة من ٣ إلى ٣.٥

طفل لكل إمراه خلال السنوات الأربع السابقة واللاحقة للعام ٢٠١١ على الترتيب (الجهاز المركزي، سنوات مختلفة).

– كبار السن (٦٥ سنة فأكثر):

يعد المسنون نتاجًا للعوامل الديموغرافية في المجتمع، فغالبية هذه الفئة من الإناث والأرامل، ومن الملاحظ الارتفاع المستمر في نسبتها منذ العام ١٩٩٦، مما يشير إلى التحسن النسبي في المستوى الصحي، حيث ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد من ٦٧ سنة، إلى ٧٢ سنة في المدة ذاتها (The World Bank, 2021).

(٣) فجوة النوع:

يأتي تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في بداية الألفية الثالثة (www.un.org/ar/millenniumgoals/gender)، ويقيس مؤشر عدم المساواة بين الذكور والإناث أوجه عدم المساواة في الصحة الإنجابية، والتمكين والنشاط الاقتصادي، إذ يترتب على عدم المساواة عرقلة تكوين رأس المال البشري، ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي (عمارة، ٢٠١٨، ٣).

وتُعرف نسبة النوع بأنها عدد الذكور لكل مائة من الإناث، وترتفع عند المولد لأسباب بيولوجية، وتتساوى في الأعمار المتوسطة، ثم تنخفض في كبار السن بصفة عامة (أبو عيانه، ٢٠٠٣، ٤٦٨).

وتتراوح نسبة النوع في المجتمع المصري بين ١٠٢، ١٠٧ في المدة (١٩٦٦–٢٠١٧)، وقد تباينت النسبة صعودًا وهبوطًا طوال مدة المقارنة، لكنها ظلت دومًا في صالح الذكور، وقد يفسر ارتفاعها النسبي في المدة (٢٠٠٦، ٢٠١٧) زيادة أعداد اللاجئين، ولا سيما السوريين والتي تجاوزت ٢٥٤ ألف نسمة، غالبتهم من الذكور

(UNHCR,2019)، وقد يفوق العدد الحقيقي هذا الرقم بكثير نتيجة الحروب والصراعات السياسية في بلدانهم، غير أنها لا تبتعد كثيرًا عن المعدل العالمي الذي بلغ حوالي ١٠٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى عام ٢٠٢٠ (www.data.albankaldawli.org).

وتعد فجوة النوع من أهم تحديات العائد الديموغرافي في مصر، وتقاس بعدد من المؤشرات (جدول ٤)، حيث تعكس الأرقام بالجدول تبايناً واضحاً بين الذكور والإناث، فبخلاف التعليم تنحاز جميع المؤشرات نحو الذكور، رغم ما حققته مصر من تقدم واضح في ضمان التعليم للأطفال، فلم يتجاوز الفرق بين الجنسين في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ١ % عام ٢٠٢٠، ولا يوجد تباين كبير في نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي (٢٥ سنة فأكثر) من الذكور والإناث.

جدول (٤): مؤشرات التباين بين الجنسين في مصر عام ٢٠٢٠

المؤشر	ذكور	إناث
دليل التنمية البشرية	٠.٧٣٩	٠.٦٥٢
العمر المتوقع عند الميلاد بالسنوات	٧٠	٧٤
معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	٨٩	٩٠
نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي (٢٥ سنة فأكثر)	٩٥	٩٨
معدل المشاركة في قوة العمل (١٥ سنة فأكثر)	٦٦.٩	١٨.٤
متوسط الدخل السنوي بالدولار	٣٠١٩	١٠٦٢

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠٢١.

ويبدو التباين أكثر حدة في كل المؤشرات المتبقية، فالتفوق الذكوري الواضح في معدل المشاركة في قوة العمل، ومتوسط الدخل السنوي يساهم في انخفاض مستوى النمو الاقتصادي بشكل كبير (Klasen & Lamanna, 2009: 91)، انعكس ذلك على مؤشر التنمية البشرية فأصبح يميل لصالح الذكور. وقد بلغ مؤشر عدم المساواة

بين الذكور والإناث في مصر (٠.٤٤٩)، لتحتل المركز ١٠٨ من أصل ١٦٢ دولة (www.eg.undp.org).

(٤) العمر المتوقع عند الميلاد:

يعرف أيضًا بأمد الحياة، وهو تقدير عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد في حالة ثبات معدلات الوفيات، ويتم حسابه من خلال جداول الحياة (Carmichael, 2016: 74)، وقد اعتمدته العديد من المنظمات الدولية مقياسًا للتقدم التنموي بين الدول، ويعتمد على الظروف الاقتصادية، والاجتماعية التي يعيشها الفرد، ويعد أحد تحديات التنمية في مصر، حيث يبين جدول (٥) مدى التغير الذي لحق به مقارنة بالمتوسط العالمي.

جدول (٥): تطور العمر المتوقع عند الميلاد في مصر مقارنة بالمتوسط العالمي في المدة بين ١٩٦٠، ٢٠٢٠ (بالسنوات)

العام	مصر	الزيادة %	المتوسط العالمي	الزيادة %
١٩٦٠	٤٩	–	٥٣	–
١٩٧٠	٥٢	٦.١	٥٩	١١.٣
١٩٨٠	٥٨	١١.٥	٦٣	٦.٨
١٩٩٠	٦٥	١٢.١	٦٥	٣.٢
٢٠٠٠	٦٩	٦.٢	٦٨	٤.٦
٢٠١٠	٧٠	١.٤	٧١	٤.٤
٢٠٢٠	٧٢	٢.٩	٧٣	٢.٨

المصدر: The World Bank, 2021

فمن الملاحظ الانخفاض الواضح لمتوسط العمر المتوقع عن مثيله العالمي في المدة (١٩٦٠ – ١٩٨٠)، ويعد ذلك نتاجًا لما مرت به مصر من حروب في المدة ١٩٥٦– ١٩٧٣، ثم ارتفع إلى ٦٥ عامًا متساويًا معه عام ١٩٩٠، حيث بلغ متوسط الزيادة أقصاه (١٢.١ %)، ثم ما لبث أن تخطاه في بداية الألفية ليصل إلى ٦٩ عامًا، ومرد ذلك إلى الاستقرار السياسي، والاقتصادي الذي انعكس على التحسن في المستوى الصحي، ثم تجاوزه المتوسط العالمي عام ٢٠١٠، واستمر متقدمًا عليه حتى نهاية مدة المقارنة.

وخلاصة القول إنه رغم التحسن المستمر في العمر المتوقع، إذ ارتفع من ٤٩ عامًا إلى ٧٢ عامًا، غير أنه كان تحسنًا بطيئًا، إذ لم يتجاوز متوسط الزيادة ٥ شهور سنويًا على مدار ستين عامًا، فما زال بعيداً عن مثيله في الدول ذات التنمية المرتفعة الذي بلغ ٨١ عامًا (www.data.albankaldawli.org)، بل وأقل من مثيله العالمي (٧٣ عامًا)، مما يتطلب المزيد من الجهود لتطوير الخدمات الصحية، وتحسين كفاءتها، فلا تزال نسبة الإنفاق على القطاع الصحي لا تتجاوز ٢.٥ % من ميزانية الدولة في الوقت الذي حددها دستور عام ٢٠١٤ ٥ % (www.manshurat.org).

ثانيًا: المؤشرات الاقتصادية للتنمية

تقدم المؤشرات الاقتصادية معلومات حول الملامح الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتتعدد مؤشرات قياس التباينات الجغرافية للتنمية الاقتصادية، ومن أهمها:

(١)المشاركة الاقتصادية:

يعد معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي أحد مؤشرات فاعلية السكان ومدى إسهامهم في الاقتصاد القومي، فارتفاعه يعزز الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع

مستوى المعيشة، في حين يترتب على انخفاضه ارتفاع نسبة الإعالة، وتدهور مستوى المعيشة، وانخفاض مستوى التنمية (الخريف، ٢٠٠٨: ٢٩٣).

ويمكن قياس مدى المشاركة في النشاط الاقتصادي باستخدام معدل المشاركة في قوة العمل، حيث ينسب القوى العاملة الفعلية إلى مثيلتها الممكنة [١١].

ورغم الزيادة الواضحة في حجم السكان في قوة العمل، والتي زادت إلى ما يقرب من الضعف في ثلاثين عامًا (جدول ٦)، غير أن نسبة المشاركة الكلية للنوعين في انخفاض مستمر في السنوات العشر الأخيرة (٢٠١٠– ٢٠٢٠)؛ ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الفئة العمرية الوسطى (١٥، لأقل من ٦٥ سنة) في تلك السنوات.

وتتباين نسب المشاركة في قوة العمل بين الذكور والإناث، إذ تشير بيانات الجدول أيضًا إلى أن إسهام الذكور في قوة العمل كان أكبر بشكل واضح من الإناث، مما يعكس مدى تدني مشاركة المرأة في قوة العمل، حيث لم تتجاوز نسبتها القصوى ٣١ % طوال مدة الدراسة، فما زالت العوامل الاقتصادية، والاجتماعية تقف عائقًا دون مشاركتها بفاعلية في القوى العاملة، فقد أدى تراجع الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين في القطاع الحكومي إلى ارتفاع نسبة بطالة الإناث، إذ لا يفضلن العمل في القطاع الخاص لأسباب عدة منها: زيادة المهارات المطلوبة، وعدم توافر أماكن مخصصة لرعاية أطفال العاملات، إضافة لتعرضهن إلى التمييز في التوظيف والأجور لوجود اتجاه عام لتفضيل الذكور في سوق العمل الخاص (www.rand.org)، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث في قوة العمل إلى نحو ثلاث أضعاف مثيلتها مقارنة بالذكور، إذ بلغت ٢٤ % عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩).

جدول (٦): تطور نسبة مشاركة القوى العاملة في مصر في المدة (١٩٩٠– ٢٠٢٠) (١٥ سنة فأكثر)

العام	نسبة مشاركة القوى العاملة			حجم القوى العاملة (ألف نسمة)
	الكلية	ذكور	إناث	
١٩٩٠	٤٧	٧١	٢٩	١٥٩٠٢.٤
١٩٩٥	٤٦	٧١	٢٩	١٧٥٤٩.٥
٢٠٠٠	٤٦	٧٣	٢٧	٢٠٠٤٤.٧
٢٠٠٥	٤٧	٧٢	٢٨	٢٣٢٩٢.٧
٢٠١٠	٤٩	٧٠	٣٠	٢٧٤١١.٩
٢٠١٥	٤٨	٦٩	٣١	٢٩٥٤١.١
٢٠٢٠	٤٣	٧٤	٢٦	٢٩٠٧٧

المصدر: International Labour Organization, 2021.

ويبين شكل (٥) تباين حجم القوى العاملة بين محافظات مصر عام ٢٠٢٠، إذ تبلغ أقصاها في محافظة القاهرة، حيث تتجاوز نسبتها ٨٪ من إجمالي القوى العاملة، ويعد ذلك أمرًا طبيعيًا في غالبية الدول النامية، حيث تتركز الوظائف، والأعمال الخدمية بالعاصمة السياسية والإدارية للدولة، يليها محافظة البحيرة (٦.٢ %)، فهي تعد أكبر محافظة زراعية في مصر، فأكثر من نصف العاملين فيها يشتغلون بالزراعة، في حين جاءت محافظات الحدود الأقل في حجم القوى العاملة، حيث تعد الأقل سكانًا. وتنخفض العمالة النسائية في المحافظات جميعها، وإن بلغت أقصاها في محافظة بني سويف، فإنها لم تتجاوز خمسي العمالة.

(٢)البطالة:

مما لا شك فيه أن البطالة من التحديات التي تواجه الدول النامية، ومن بينها مصر، وتؤثر في بنائها الاقتصادي، والاجتماعي، بل والسياسي إلى حد كبير، وليست

المشكلة وليدة الأوضاع السكانية الحالية، بل تمتد جذورها إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث قفز معدل البطالة من ٢.٥ % عام ١٩٦٠ إلى ٧.٥ % عام ١٩٧٦ (جدول ٧).

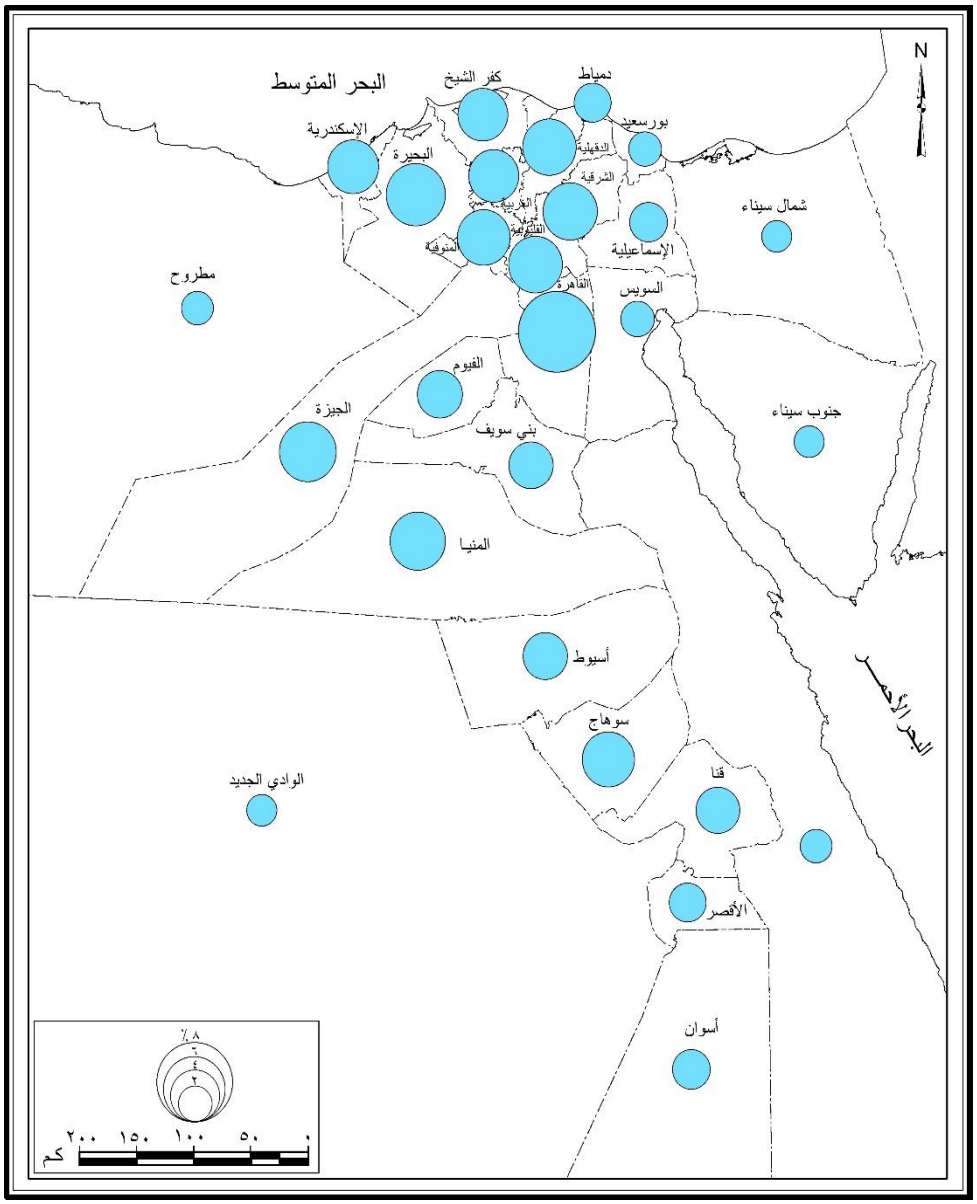

المصدر: ملحق (٢).

شكل (٥): التوزيع النسبي للقوى العاملة في مصر عام ٢٠٢٠

وقد أدى تزايد حجم السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة، فشهدت الدولة قطاعًا كبيرًا من السكان قادر على العمل وراغب فيه غير أنه لا يستطيع الحصول عليه، ترتب على ذلك تزايد حجم العاطلين، وارتفاع نسبة البطالة، حتى بلغت ذروتها في منتصف العقد الثامن من القرن العشرين (١٤.٧ %)، ومرد ذلك إلى أسباب عدة، أهمها تغير نمط الاقتصاد المصري من الاقتصاد الاشتراكي الموجه، والتزام الدولة بتعيين الخريجين منذ العام ١٩٦٤، إلى تنفيذ ما سمي بسياسات الانفتاح الاقتصادي (www.marefa.org)، وضعف التنسيق بين سياسة التعليم والتوظيف بسبب قصور المعلومات عن سوق العمل وطبيعة المؤهلات التعليمية المطلوبة، إضافة إلى ضعف الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة المتزايدة، وغيرها.

جدول (٧): تطور معدل البطالة في مصر في المدة ١٩٦٠، ٢٠٢٠

العام	الكلية	الذكور	الإناث
١٩٦٠	٢.٥	5.9	22.3
١٩٧٦	٧.٧	6.2	20.1
١٩٨٦	١٤.٧	٦.٤	١٧.٣
١٩٩٦	٨.٨	٦.٣	١٨.٦
٢٠٠٦	٨.٨	٦.٧	٢٣.٩
٢٠١٧	١١.٨	٨.٣	٢٣.١
٢٠٢٠	٧.٩	٦.٧	٢١.٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل البطالة في السنوات المذكورة.

ورغم هبوط معدل البطالة إلى ٨.٨ % طوال المدة (١٩٨٦ – ٢٠٠٦)، غير أن الواقع يشكك في صحة هذه الأرقام، فتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتحول نحو اقتصاديات السوق، وتنفيذ برنامج شامل للخصخصة منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين (تقرير التنمية الشاملة، ١٩٩٨: ٤)، أسهم في تفاقم البطالة، فعلى سبيل المثال تم بيع أكثر من ١١٤ شركة تابعة للقطاع العام، وتسريح أكثر من نصف مليون عامل لم يستطع القطاع الخاص استيعابهم مطلع الألفية الثالثة (السعودي وطاهر، ٢٠٠٨، ٤٨).

وقد عاود المعدل ارتفاعه ليصل إلى ١١.٨ % عام ٢٠١٧، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري منذ العام ٢٠٠٨ (Mahfouz, 2009, 30)، وتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالأحداث السياسية التي أعقبت ثورة يناير عام ٢٠١١ (هيبة، ٢٠١٩، ١٥)، إضافة إلى عودة كثير من العمالة من ليبيا في العام نفسه بسبب الحرب الأهلية، وتقلص أسواق العمل في دول الخليج العربي، والاستغناء عن كثير من العمالة المصرية بعد استكمال بنيتها الأساسية واحتياجاتها التنموية.

وقد ساهمت المشروعات الخدمية والتنموية الكبيرة، وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة، وشبكة الطرق القومية، وغيرها في امتصاص العمالة، وتحسن معدل البطالة الذي هبط إلى أقل من ٨ % عام ٢٠٢٠.

ويعكس التباين الكبير في معدلات البطالة بين الذكور والإناث الفجوة بين الجنسين، فالارتفاع الملحوظ لمعلات البطالة بين الإناث يشير إلى عدم قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على استيعاب عمالة من الإناث، وتوفير بيئة عمل مناسبة لهن، إضافة إلى ارتفاع نسبة المتفرغات لأعمال المنزل والتي وصلت لقرابة ثلثي القوة البشرية من الإناث عام ٢٠٢٠ (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١، ٣٠).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعدلات تشير إلى البطالة السافرة، ولا تشمل المقنعة، والموسمية وغيرها من صور البطالة الأخرى.

ثالثًا: المؤشرات الاجتماعية للتنمية

يمكن القول إن التنمية لا تتعلق فقط بالثروة، وإنما بالبشر واحتياجاتها الاجتماعية أيضاً، ولا سيما الخدمات التعليمية، والصحية، وذلك كما يلي:

(١) الحالة التعليمية:

يعد التعليم إحدى الدعائم الأساسية للتنمية البشرية والتقدم المجتمعي في مصر لكونه عاملاً أساسيًا، ومدخلاً رئيسًا في تنمية مواردها البشرية، ومتغيرًا مهمًا لتكوين وإنماء رأس المال البشرى، إضافة إلى أن التركيب التعليمي يمثل مقياسًا لمستوى المعيشة والتطور الثقافي للفرد والمجتمع.

وتظهر بيانات الجدول (٨) أن ثلث قوى العمل المصرية بدون مؤهلات دراسية، غالبيتهم من الأميين، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية ١٤.٤ %، ويزداد الوضع التعليمي سوءًا بين الإناث، حيث تزيد نسبة الأميات وتقل نسبة الحاصلات على مؤهلات جامعية مقارنة بالذكور، وقد يفسر ذلك وجود دوافع قوية لدى الذكور لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (٨): التوزيع النسبي لقوى العمل

حسب الحالة التعليمية عام ٢٠١٧ (١٥ سنة فأكثر)

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	جملة
أمي	١٢.٢	١٦.٨	٢٩
يقرأ، يكتب	٢.٧	١.٩	٤.٦
أقل من جامعي	٢٨.٧	٢٣.٥	٥٢.٢
جامعي فأعلى	٧.٩	٦.٣	١٤.٢
جملة	٥١.٥	٤٨.٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ٢٠١٧

ورغم الجهود المبذولة من الدولة المتمثلة في إنشاء الهيئة الهامة لمحو الأمية وتعليم الكبار منذ العام ١٩٩١، وتعاون العديد من الوزارات، خاصة وزارت التعليم والدفاع والتنمية المحلية، لمحو أمية المجندين، والمتسربين من التعليم (www.eaea.gov.eg)، غير أنها لم تؤت أكلها بعد، حيث تحتاج لمزيد من العمل في هذا الاتجاه، خاصة أن التعليم أصبح الركيزة الأساسية لاقتصاد المعرفة الذي يؤسس لاستخدام العقل البشري كرأس مال انسجامًا مع الثورة المعلوماتية.

ويبين شكل (٦) تركز القوى العاملة الأمية في محافظات الوجه القبلي، حيث تقف عقبة دون تحقيق التنمية الشاملة، وتأتي في المقدمة محافظة المنيا، فأكثر من ٣٧ % من العاملين بها من الأميين.

ويمكن تقسيم محافظات مصر وفقًا لحالة العاملين التعليمية إلى:

– **محافظات يزيد بها الأميين عن ثلث العاملين:** وهي محافظات الفيوم، وبني سويف، المنيا، وأسيوط، وسوهاج، مما يعكس مدى معاناة غالبية محافظات الوجه القبلي، وإعطاءها الأولوية في الرعاية التنموية، وقد يفسر ذلك قبول تلك الشريحة من العاملين غير المتعلمين بالحد الأدنى من الأعمال خلافًا لذوي المؤهلات الدراسية.

– **محافظات تتراوح فيها حجم العمالة الأمية بين ربع، وثلث العاملين:** وتضم ست محافظات، تمثل ما يزيد على خمس محافظات مصر وهي: البحيرة، ومطروح، وقنا، والأقصر، كفر الشيخ، والشرقية، ولا تختلف كثيرًا عن الشريحة السابقة، إذ ترتفع بها نسبة الملمين بالقراءة والكتابة ولم يستطيعوا الحصول على مؤهلات دراسية، خاصة في محافظة مطروح، إذ بلغت نحو خمس حجم العاملين.

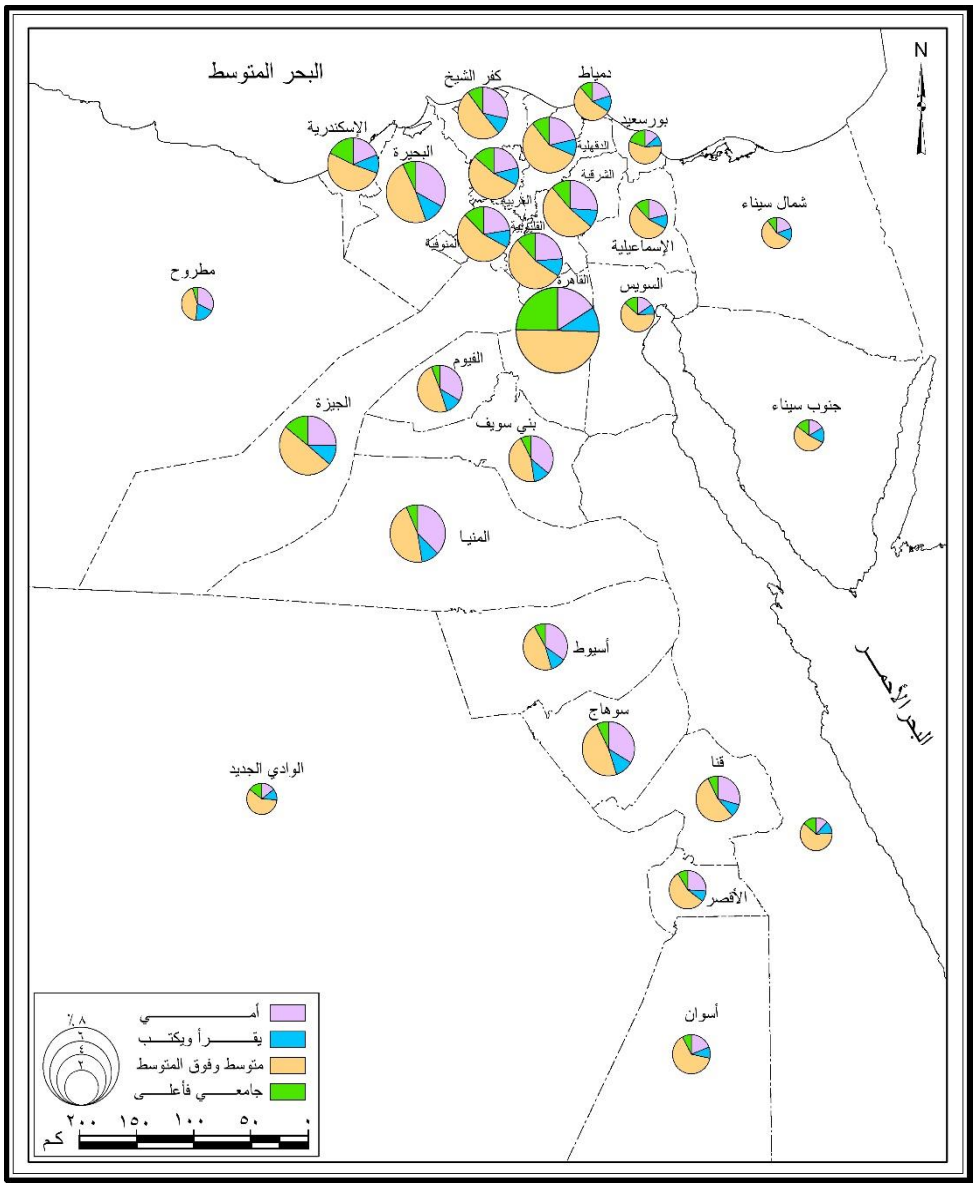

المصدر: ملحق (٣).

شكل (٦): القوى العاملة وفقًا للحالة التعلمية في محافظات مصر عام ٢٠١٧

– **محافظات يقل بها الأميين عن ربع العاملين:** وتشمل بقية المحافظات، وتضم غالبيتها محافظات الوجه البحري، والقاهرة، حيث تزيد نسبة حملة العاملين من حملة المؤهلات الجامعية، لاسيما في محافظة القاهرة، إذ بلغت نحو الربع.

(٢)الحالة الصحية:

لا تقل الرعاية الصحية أهمية عن التعليم في الاستثمار البشري، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، إذ يعد البعد الصحي مكونًا رئيسًا في دليل التنمية البشرية، وتمثل الوفيات أهم مؤشراته، حيث تعكس دراستها مدى تقدم المجتمع أو تخلفه، فكلما ارتقى حضاريًا أمكنه التحكم في مستواها.

ومن تتبع بيانات جدول (٩)، شكل (٧) يتضح مدى التغير الذي لحق بنمط الوفيات في مصر، حيث تراجعت مقاييس الوفيات جميعها، مما يعكس توافر خدمات صحية أفضل، وإن كانت بنسب متباينة، حيث هبط معدل الوفيات الخام من ١٦.٥ في الألف إلى ٥.٧ في الألف، بنسبة انخفاض بلغت ٦٥.٥٪ في ٥٥ عامًا، في حين انخفضت وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات بأكثر من ١٢ مرة في المدة ذاتها، كما قلت وفيات الأطفال الرضع (أقل من السنة) حوالي ٩ مرات، فهبطت من ١٤١ في الألف عام ١٩٦٥، إلى أقل من ١٦ في الألف عام ٢٠٢٠، وجاء الانخفاض في معدل وفيات حديثي الولادة (أقل من شهر) أقل بكثير، إذ بلغ حوالي ٦ مرات، فسجلت ٦٣ في الألف عام ١٩٦٥، ١١ في الألف عام ٢٠٢٠، مما يوضح تركز الوفيات في الأشهر الأولى، فكلما تقدمت فئات السن قلت معدلات الوفيات، مما يتطلب المزيد من الجهد من أجل التحسين والتطور.

جدول (٩): تطور معدل الوفيات في الألف في مصر في المدة (١٩٦٥ – ٢٠٢٠)

السنوات	معدل الوفيات الخام	معدل وفيات حديثي الولادة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات دون الخامسة
١٩٦٥–١٩٦٩	١٦.٥	٦٣	١٤١	٢٤٣
١٩٨٦–١٩٩٠	١٠	٣٧	٧٤	١٠٣
٢٠٠٥–٢٠٠٩	٦.٩	١٩	٣٠	٣٣
٢٠١٠–٢٠١٤	٥.٩	١٤	٢٢	٢٧
٢٠٢٠	٥.٧	١١	١٥.٧	٢٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المسح السكاني لمصر ٢٠١٤، تقديرات الجهاز لعام ٢٠٢٠.

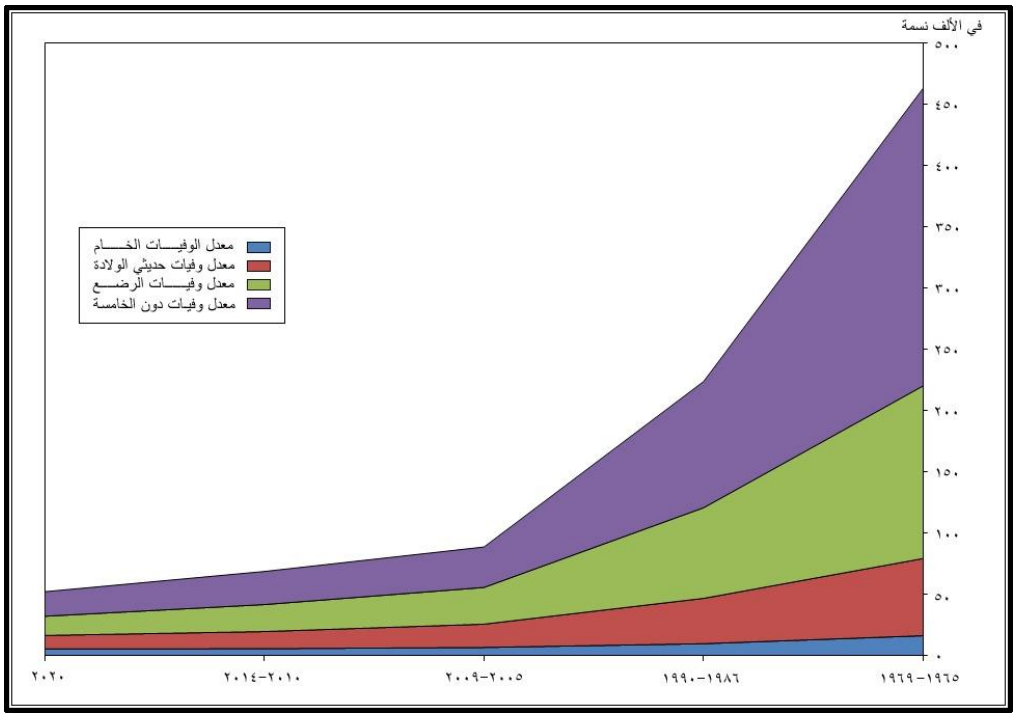

المصدر: جدول (١٠).

شكل (٧): تطور معدل الوفيات في مصر في المدة (١٩٦٥ – ٢٠٢٠)

ومن الشكل (٨) يمكن تصنيف محافظات مصر طبقًا لمعدلات الوفيات الخام عام ٢٠١٧ كما يلي:

– **محافظات تزيد عن ٨ في الألف:** وهي تعد أعلى المحافظات تسجيلًا للوفيات، وتنحصر في محافظتي القاهرة، والإسكندرية، ويعد ذلك أمرًا طبيعيًا لتركز الخدمات الصحية في العاصمة، وأكبر الموانئ، وقد يرجع ذلك إلى كثرة المترددين من المحافظات المجاورة لقصر المسافة، وتوافر التخصصات الطبية الماهرة، فتُسجل الوفاة في مكان وقوعها، ويؤكد ذلك انخفاض المعدل في المحافظات المجاورة، ولاسيما محافظتي القليوبية، والبحيرة، إذ بلغ المعدل ٥ في الألف، ٥.٢ في الألف في كل منهما على الترتيب.

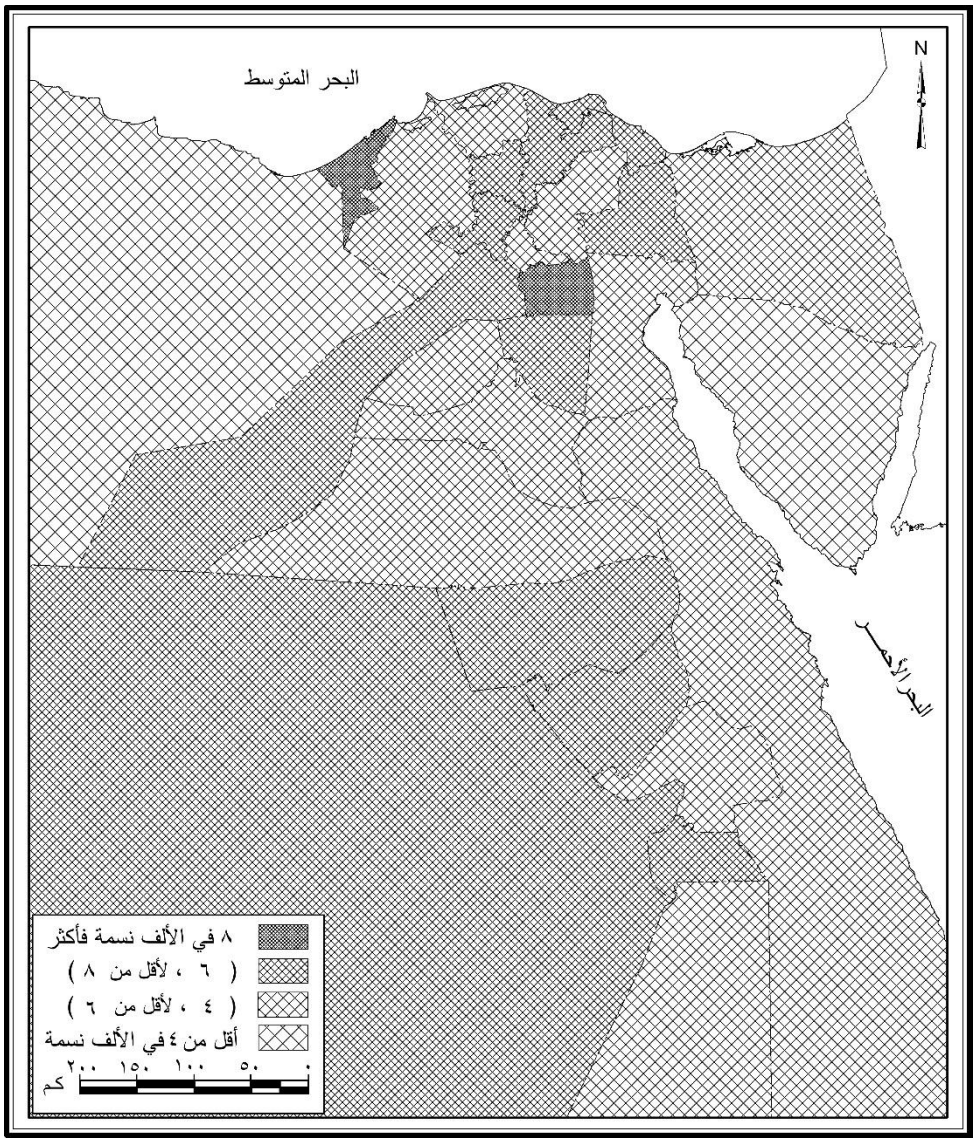

المصدر: ملحق (٤).

شكل (٨): معدل الوفيات الخام في محافظات مصر عام ٢٠١٧

– **محافظات تتراوح بين ٦، ٨ في الألف:** وتضم إحدى عشرة محافظة، تشكل أكثر من خمسي محافظات مصر، وهي تعد ذات معدلات متوسطة – مرتفعة، ويظهر ذلك واضحًا في محافظات الوجه القبلي، إذ بلغ المعدل في محافظة الأقصر ٧.٥ في الألف.

– **محافظات تتراوح بين ٤، لأقل من ٦ في الألف:** وتضم أيضًا إحدى عشرة محافظة، غير أنها ذات معدلات متوسطة – منخفضة، إذ بلغ المعدل أقصاه في محافظة بني سويف (٥.٨ في الألف)، في حين بلغ أدناه في محافظة أسوان (٤.٤ في الألف).

– محافظات تقل عن ٤ في الألف: وتعد أقل المحافظات تسجيلًا للوفيات، وتستأثر بها محافظتي مطروح، وجنوب سيناء، إذ بلغ المعدل بكل منهما ٣.٥ في الألف، ويعود ذلك إلى انخفاض أعداد السكان، ولا سيما محافظة جنوب سيناء، حيث لم يتجاور حجم سكانها ١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨).

النتائج والتوصيات

أسفرت الدراسة عن عديد من النتائج والتوصيات يمكن إيجازها على النحو التالي:

– الارتفاع المستمر في حجم مصر السكاني؛ حيث زادت أعدادهم من حوالي ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٦٦ إلى ما يزيد على ١٠٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، فرغم التذبذب في معدل النمو بين الارتفاع والانخفاض، إلا أنه سجل ارتفاعا نسبيًا في نهاية فترة المقارنة (٢.٤ %) نتيجة لارتفاع مستويات الإنجاب، خلال السنوات الأربع التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١، فإذا استمر المعدل على ما هو عليه فإن الدولة تحتاج إلى نسبة نمو اقتصادي لا يقل عن ٧.٥ % سنويًا (حوالي ثلاثة أضعاف)، لخلق الوظائف اللازمة للأجيال القادمة، مما يتطلب نظام تعليمي جيد، وسوق عمل قادرة على استيعاب الكفاءات الشابة، ودفع الاقتصاد إلى مزيد من النمو.

– ارتفاع نسبة الإعالة من ٥٥ % إلى ٦٢ % في المدة (٢٠٠٦ – ٢٠٢٠) بسبب التراجع النسبي في حجم الفئة العمرية الوسطى (١٥، لأقل من ٦٥ سنة) منذ العام ٢٠٠٦، نتيجة زيادة حجم فئة صغار السن، ومن ثم ينبغي الإسراع في خفض معدلات الخصوبة التي تجاوزت ٣ أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب، واعتبارها قضية قومية،

وحشد الدعم اللازم لتصحيح المعتقدات الدينية الخاطئة، وسن القوانين التي تسهم في تنفيذ خطط جدية للسيطرة على مستويات الخصوبة.

– بلغ مؤشر عدم المساواة بين الذكور والإناث في مصر (٠.٤٤٩)، مما يعكس التفوق الذكوري الواضح في معدل المشاركة في قوة العمل، ومتوسط الدخل السنوي، ومرد ذلك إلى عوامل اقتصادية، واجتماعية متداخلة، وتراجع الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين في القطاع الحكومي، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث في قوة العمل إلى نحو ثلاث أضعاف مثيلتها مقارنة بالذكور عام ٢٠١٧، وتوصي الدراسة بالتأكيد على دور القطاع الخاص في إدماج الإناث في سوق العمل، ورعاية أبنائها خلال ساعات العمل، وتوفير وسائل المواصلات للتغلب على صعوبة الانتقال إلى العمل، وتمكين المرأة من اكتساب المهارات التقنية التي تؤهلها للوصول إلى الأسواق المختلفة.

– التحسن البطيء في متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في مصر، إذ ارتفع من ٤٩ عامًا إلى ٧٢ عامًا في المدة (١٩٦٠ – ٢٠٢٠)، بمتوسط الزيادة لم يتجاوز ٥ شهور سنويًا، فما زال بعيداً عن مثيله في الدول ذات التنمية المرتفعة الذي بلغ ٨١ عامًا بل وأقل من مثيله العالمي (٧٣ عامًا)، ومن ثم ينبغي تبني عادات أكثر صحية، والتقدم في مكافحة العديد من الأمراض من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية، ورفع نسبتها إلى ٥ % من جملة الإنفاق العام طبقًا لدستور ٢٠١٤.

– شغلت محافظة القاهرة المركز الأول في حجم القوى العاملة بين محافظات مصر، ويعزى ذلك إلى تركز الوظائف، والأعمال الخدمية بالعاصمة السياسية والإدارية للدولة، في حين جاءت محافظات الحدود الأقل في حجم القوى العاملة، حيث تعد الأقل سكانًا، مما يلفت الانتباه إلى ضرورة التوزيع العادل للمشروعات التنموية، والخدمات العامة بين المحافظات، وتطوير المدن المتوسطة والصغيرة ونقل بعض

الوزارات الحكومية إليها، وإنشاء الجامعات بها، وتوفير الخدمات العامة لإقناع سكانها بالبقاء، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

– ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ١١.٨ % عام ٢٠١٧، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري منذ العام ٢٠٠٨، وتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالأحداث السياسية التي أعقبت ثورة يناير عام ٢٠١١، إضافة إلى عودة الكثير من العمالة من ليبيا في العام نفسه بسبب الحرب الأهلية، وتقلص أسواق العمل في دول الخليج العربي، والاستغناء عن كثير من العمالة المصرية بعد استكمال بنيتها الأساسية واحتياجاتها التنموية.

– ثلث القوى المصرية العاملة بدون مؤهلات دراسية، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية منهم ١٤.٤ %، ويزداد الوضع التعليمي سوءًا بين الإناث، حيث تزيد نسبة الأميات وتقل نسبة الحاصلات على مؤهلات جامعية مقارنة بالذكور، وتتركز القوى العاملة الأمية في محافظات الوجه القبلي، وتأتي في المقدمة محافظة المنيا، فأكثر من ٣٧ % من العاملين بها من الأميين، مما يستلزم تطوير برامج محو الأمية لتشمل من تجاوز ١٥ سنة، واستيعاب المتسربين من التعليم دون ١٥ سنة لسد منابع الأمية في تلك المناطق الجغرافية.

– التراجع في مقاييس الوفيات جميعها، وإن كانت بنسب متباينة، ولا سيما معدل وفيات الأطفال الرضع (أقل من السنة) الذي انخفض من ١٤١ في الألف عام ١٩٦٥، إلى أقل من ١٦ في الألف عام ٢٠٢٠، مما يعكس التحسن النسبي في الخدمات الصحية، وتعد محافظتي القاهرة، والإسكندرية أعلى المحافظات تسجيلًا للوفيات، ويرجع ذلك إلى كثرة المترددين من المحافظات المجاورة المراكز الصحية بهما لتوافر التخصصات الطبية الماهرة.

– تتأخر فرصة مصر في الدخول إلى مرحلة جني ثمار التنمية في السنوا ت القليلة القادمة، ومرد ذلك إلى زيادة حجم فئة صغار السن، والانخفاض غير المتوقع في نسبة القوى العاملة من ٦٢.٤٪ عام ٢٠١٠، إلى ٦٠.٧ % عام ٢٠٢٠، وارتفاع نسبة الإعالة من ٥٥ % عام ٢٠٠٦ إلى ٦٢ % عام ٢٠٢٠، وغيرها، حيث يمكن تحديد بداية الهبة الديموغرافية في المجتمع بالوقت الذي التي يبدأ فيه كل من معدلات الإعالة، وحجم السكان الأقل من ١٥ عامًا في الانخفاض، مع تزايد نسبة القوى العاملة في الوقت ذاته.

الهوامش:

(١) **الرمضان، محمد علي (٢٠٠٩): التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد ٣٥، العدد ١٣٤، جامعة الكويت.**

(٢) **الخليفة، ياسين (٢٠١٠): النافذة الديموغرافية وانعكاساتها على الموارد البشرية وقوة العمل المستقبلية في سورية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الفرات، المجلد الثاني، العدد الثامن، بغداد.**

(3) R., B., Bhagat, (2014): The Opportunities and Challenges of Demographic Dividends in India, Jharkhand Journal of Development and Management Studies, XISS, Ranchi, Vol. 12, No.4, December 2014.

(4) Gribble, James and Bremner, Jason, (2013): The Challenge of Attaining the Demographic Dividends, Population Reference Bureau, Washington, DC.

(٥) **المرشيد، إبراهيم (٢٠١٧)، الهبة الديموغرافية في العالم العربي: نعمة أم قنبلة موقوتة؟ المغرب أنموذجاً، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد ٦، العدد ٢١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.**

(٦) **هاشم، عزيزة عبد الخالق (٢٠١٧): التحول الديموغرافي لمنطقة شمال أفريقيا مع الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة.**

(٧) الخريف، رشود محمد (٢٠١٩): الهبة الديموغرافية في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة في ندوة الجمعية الجغرافية للثقافة والفنون، جامعة الملك سعود، الرياض.

(8) WILLIAMSON, JEFFREY G., (2020): Demographic Dividends Revisited, Asian Development Review, vol. 30, no. 2, Asian Development Bank Institute, Manila.

(٩) مصطفى، إيمان محمد عبد اللطيف (٢٠٢٠): أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة ١٩٧٧ – ٢٠١٨، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤٠، العدد ٢، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

(١٠) مؤشر الأمم المتحدة = ٣ × (متوسط الفروق المتتالية لنسب النوع) + متوسط انحراف نسب العمر عن ١٠٠ للذكور والإناث، وتعد البيانات دقيقة إذا قلت قيمة المقياس عن ٢٠، ومتوسطة الدقة إذا تراوحت قيمته بين ٢٠: ٤٠، منخفضة الدقة إذا زادت عن ٤٠ (التلباني وزملاؤه، ٢٠٠٧، ١٥٨).

* يتم حساب هذا المعدل بقسمة عدد أفراد قوة العمل على جملة السكان في سن العمل ضرب ١٠٠ (عبيد، ٢٠٠٣، ٧٧).

المصادر والمراجع

أولًا: العربية:

– أبو عيانه، فتحي محمد، (٢٠٠٣): جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

– الأمم المتحدة، (٢٠٠٥): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية.

– الأمم المتحدة، (٢٠٢٠): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (سنوات مختلفة): التعداد العام للسكان، ١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٨٩٦، ٢٠٠٦، ٢٠١٧.

– الأمم المتحدة، (٢٠١٠): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية.

٣– تقرير التنمية الشاملة في مصر، (١٩٩٨): مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، العدد الأول.

٤– التلباني، شادي إسماعيل، والمدهون، محمود إبراهيم، والحنجوري، مؤمن محمد رمضان (٢٠٠٧): تقييم جودة بيانات التركيب العمري والنوعي في التعداد العام للسكان ٢٠٠٧ – فلسطين، المجلة العربية للجودة والتميز، مركز الوراق للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد الثاني، عمان، الأردن.

٥- الخريف، رشود محمد، (٢٠٠٨): السكان، المفاهيم والأساليب والتطبيقات، دار المؤيد للنشر، الرياض.

٦- السعودي، أحمد، وطاهر، أحمد، (٢٠٠٨): البطالة، المشكلة والحل، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

٧- عمارة، أميرة محمد، (٢٠١٨): تأثير فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد التاسع عشر، العدد الأول.

٨- العيسوي، فايز محمد، (٢٠١٥): أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٩- عبيد، أحمد سليمان، (٢٠٠٣): اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد، الرياض.

١٠- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، (٢٠٢١): الإحصاءات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، تقرير سنوي، العدد ١٤.

١١- الميغري، عماد، (٢٠٠٠): خصوصيات التحول الديمغرافي وبروز المشكلة السكانية في العالم الثالث: المنطقة المغاربية أنموذجا، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية (إنسانيات)، العدد التاسع، الجزائر.

١٢- هيبة، إلهام إبراهيم، (٢٠١٩): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد العشرون، العدد الثالث.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

1- Mason, A. (2005): Demographic Transition and Demographic Dividends in developed and Developing Countries. United Nations expert group meeting on social and economic implications of changing population age structures, Volume 31.

2- Pool, I. (2007): Demographic Dividends: Determinants of Development or Merely Windows of Opportunity? Oxford Institute of Ageing, Ageing Horizons, Issue No. 7.

3- R. B. Bhagat, (2014): The Opportunities and Challenges of Demographic Dividends in India, Jharkhand Journal of Development and Management Studies

XISS, Ranchi, Vol. 12, No.4, December 2014.

4- Mahfouz, Aladdin Morgan. (2009): Global Financial Crisis and its impact

on Egyptian economy, Ministry of Commerce and industry, Sector of SMS Export Development.

5- Kreager, Philip, (2015): Population theory-A long view, Population Studies, Journal of Demography, Volume 69, Issue 1, U.K.

6- UNHCR, (2019): the UN Refugee Agency, Refugee Status Determination Status in Egypt.

7- Reher, David S., (2015): Baby booms, busts, and population ageing in the developed world, Population Studies, Journal of Demography, Volume 69, Issue 1, U.K.

8- Klasen, Stephan and Francesca Lamanna, (2009): "The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic

Growth: New Evidence for A Panel of Countries," Feminist Economics, Vol.15, No. 3.

9- Carmichael, G. A., (2016): Fundamentals of demographic analysis: Concepts, measures and methods. Canberra: Springer.

ثالثًا: مواقع على الشبكة الدولية للمعلومات:

١-www.data.albankaldawli.org : بيانات عن نسبة النوع، والعمر المتوقع عند الميلاد في العالم، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٣.

٢- www.rand.org : تقرير عن معوقات عمل المرأة المصرية، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٧.

٣- www.marefa.org: أسباب مشكلة البطالة في مصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٥/١.

٤- www.un.org/ar/millenniumgoals/gender: الأهداف الإنمائية للألفية، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢١.

٥- www.eg.undp.org: تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٠، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٢.

٦- www.eaea.gov.eg : الهيئة العامة لتعليم الكبار، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٩.

٧-www.manshurat.org : الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣.

الملاحق

ملحق (١): معدل النمو السكاني للمحافظات المصرية بين عامي ٢٠٠٦، ٢٠٢٠ (السكان بالألف نسمة)

المحافظة	٢٠٠٦	٢٠٢٠	معدل النمو %
القاهرة	٨١١٧	١٠٠٤٠	1.6
الإسكندرية	٤٢٣٢	٥٤٩٩	2
بور سعيد	٥٨٦	٨٠٩	2.5
السويس	٥٢٧	٨٠٧	3.3
دمياط	١١٣٠	١٦٣٤	2.8
الدقهلية	٥١٢٥	٧٠٠٢	2.4
الشرقية	٥٥١٤	٧٧٩٩	2.7
القليوبية	٤٣٦٩	٦١٠٦	2.6
كفر الشيخ	٢٦٩٦	٣٦١٨	2.3
الغربية	٤١٢٠	٥٣٢٩	2
المنوفية	٣٣٦٣	٤٦٥٥	2.5
البحيرة	٤٨٨٠	٦٦٦٢	2.4
الإسماعيلية	٩٨٢	١٤٢٨	2.9
الجيزة	٦٤٦٧	٩٤٥٤	2.9
بني سويف	٢٣٥٨	٣٤٧٠	3
الفيوم	٢٥٨٨	٣٩٩١	3.3
المنيا	٤٢٨٠	٥٩٧٥	2.6
أسيوط	٣٥٤٣	٤٧٠٨	2.2
سوهاج	٣٨٥٣	٥٤٠٠	2.6
قنا	٣٠٨٥	٣٣٩٩	2.2
أسوان	١٢١٦	١٥٧٣	2
الأقصر*	٤٦٩	١٣٤١	2.2

المحافظة	٢٠٠٦	٢٠٢٠	معدل النمو %
البحر الأحمر	٢٩٧	٣٨٣	2
الوادي الجديد	١٩٢	٢٥٩	2.3
مطروح	٣٣٢	٤٦٤	2.6
ش. سيناء	٣٥٤	٤٨٦	2.4
ج. سيناء	١٥٣	١٨١	1.3
جملة	٧٤٨٢٨	١٠٢٤٧٢	2.4

*تم فصل عدد سكان الأقصر عام ٢٠٠٦ عن محافظة قنا.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادات السكانية في السنوات المذكورة.

ملحق (٢): التوزيع النسبي للقوى العاملة في مصر عام ٢٠٢٠(بالألف نسمة)

المحافظة	القوى العاملة	% من جملتها	الإناث %	المحافظة	القوى العاملة	% من جملتها	الإناث %
القاهرة	2348381	8.1	27	بني سويف	1014681	3.5	٣٩.7
الإسكندرية	1343281	4.6	26.6	الفيوم	1044281	3.6	34.2
بور سعيد	559381	1.9	26.1	المنيا	1581681	5.4	34.2
السويس	578081	2	25.1	أسيوط	1019081	3.5	18.7
دمياط	708681	2.4	25.7	سوهاج	1394881	4.8	18.5
الدقهلية	1492081	5.1	2٧	قنا	976881	3.4	19.1
الشرقية	1505081	5.2	31.4	أسوان	719581	2.5	27
القليوبية	1480681	5.1	34	الأقصر	683781	2.4	22.6
كفر الشيخ	1281981	4.4	35.2	البحر الأحمر	510881	1.8	17.9
الغربية	1276981	4.4	34.5	الوادي الجديد	477781	1.6	19.5
المنوفية	1417081	4.9	34.1	مطروح	526781	1.8	11.2
البحيرة	1796881	6.2	28.8	ش. سيناء	479381	1.6	12.1
الإسماعيلية	725681	2.5	28.2	ج. سيناء	462981	1.6	19.8
الجيزة	1670081	5.7	25.2	جملة	29076987	100	٢٦

المصدر: الإحصائي السنوي، ٢٠٢٠.

ملحق (٣): التوزيع النسبي للقوى العاملة وفقًا للحالة التعلمية في محافظات مصر عام ٢٠١٧

المحافظة	أمي	يقرأ، يكتب	متوسط، فوق المتوسط	جامعي فأعلى	المحافظة	أمي	يقرأ، يكتب	متوسط، فوق المتوسط	جامعي فأعلى
القاهرة	١٦,٢	٩,٤	٤٩,٦	٢٤,٨	بني سويف	٣٥,٩	١١,٧	٤٤,٩	٧,٥
الإسكندرية	١٩	١١,٥	٥١,٥	١٨	الفيوم	٣٤	١١,٩	٤٩,٩	٦,٢
بور سعيد	١٤,١	٩,٧	٥٦,٨	١٩,٨	المنيا	٣٧,٢	١٠,٢	٤٥,٩	٦,٧
السويس	١٥,٣	٩,٤	٦١,٧	١٣,٦	أسيوط	٣٤,٦	١٠,٧	٤٦,٦	٨,١
دمياط	٢٠,٢	١٣,٨	٥٤,٢	١١,٧	سوهاج	٣٣,٦	١١,٣	٤٧,٨	٧,٣
الدقهلية	٢٣,٦	١٠,٧	٦٣,٩	١١,٨	قنا	٢٩,١	٩,٣	٥٤,١	٧,٥
الشرقية	٢٦	١٠,١	٥٢,٤	١١,٥	أسوان	١٩,١	٩,٢	٦٣,٧	٨
القليوبية	٢٣,٧	١٠,٤	٥٤,٣	١١,٦	الأقصر	٢٥,٩	٩,٣	٥٥,٧	٩,١
كفر الشيخ	٢٨,٥	١٠,٦	٥٠,٦	١٠,٣	البحر الأحمر	١٢	١٢,٥	٦١,٧	١٣,٨
الغربية	٢١,٤	١٠,٩	٥٣,٧	١٤	الوادي الجديد	١٤,٧	١١,٤	٥٨,٩	١٥
المنوفية	٢٢,٥	١٠,٤	٥٤,٥	١٢,٦	مطروح	٣١,٩	١٩,٨	٤٣,٢	٥,١
البحيرة	٣٢,٩	١١,٥	٤٨,٤	٧,٢	ش. سيناء	٢٢,٢	١٤,٢	٦٢	١١,٦
الإسماعيلية	٢١,٤	١١,٢	٥٥,٣	١٢,١	ج. سيناء	١٦,٦	١٦	٥٢,٥	١٤,٩
الجيزة	٢٤,٩	١١,١	٤٩,٧	١٤,٣	جملة	٢٩	٤,٦	٥٢,٢	١٤,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد السكاني لعام ٢٠١٧.

ملحق (٤): معدل الوفيات الخام في محافظات مصر عام ٢٠١٧

المحافظة	الوفيات	المحافظة	الوفيات
القاهرة	٩.٣	بني سويف	٥.٨
الإسكندرية	٨.٧	الفيوم	٥.١
بور سعيد	٦.٥	المنيا	٥.٧
السويس	٥.٧	أسيوط	٦
دمياط	٦.٣	سوهاج	٦.٥
الدقهلية	٦.٥	قنا	٥.٤
الشرقية	٥.٨	أسوان	٤.٤
القليوبية	٥	الأقصر	٧.٥
كفر الشيخ	٥.٥	البحر الأحمر	٤.٩
الغربية	٦.٦	الوادي الجديد	٦.٢
المنوفية	٦.١	مطروح	٣.٥
البحيرة	٥.٢	ش. سيناء	٤.٦
الإسماعيلية	٦	ج. سيناء	٣.٥
الجيزة	٦.٧	جملة	٥.٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاءات الحيوية، ٢٠١٧.

A Geographical Analysis of the Population Situation and its Developmental Implications in Egypt

Mohamed Shawky Mohamed Nassef

Assistant Professor at the Department of Geography

Faculty of Arts – Mansoura University

Abstract:

The study aims to shed light on the demographic, economic, and social conditions in Egypt, and the changes that have occurred in recent decades by measuring some indicators that reveal the extent of the challenges that stand in the way of exploiting those development opportunities.

The study relied on several approaches, the most important of which are: the fundamentalist approach, the descriptive analytical approach and the economic one in addition to population analysis methods such as estimates and the exponential equation for calculating population growth and others.

The study resulted in several results, the most important of which are:

- The continuous increase in the size of Egypt's population, from about 30 million people in 1966 to more than 102 million people in 2020.

- An increase in the dependency ratio from 55% to 62% in the period (2006-2020) due to the relative decline in the size of the middle age group (15, for less than 65 years) since 2006.

-The unemployment rate rose to 11.8% in 2017, due to the repercussions of the global financial crisis on the Egyptian economy since 2008, and the influx of foreign direct investment

was affected by the political events that followed the January 2011 revolution.

The study made some recommendations, the most important of which are:

- Expediting the reduction of fertility rates that exceed 3 children per woman of reproductive age by correcting false religious beliefs, and enacting laws that contribute to the implementation of serious plans to control fertility levels.

- Activating the role of the private sector in integrating females into the labor market, taking care of their children during working hours, providing transportation to overcome the difficulty of moving to work, and enabling women to acquire technical skills that qualify them to access different markets.

Keywords: Population situation, demographic indicators, economic indicators, social indicators.